الدارالبيضاء في : 6 نونبر 2012 .

مقدمة : تطبيقا لقرار المجلس الوطني الأخير الذي دعا الى التفكير في واقع حال الجمعية و طرح مقترحات تسمح بالمزيد من تطوير أداءها ، و علاج بعض نقط ضعفها ، يسرني كابن لهده الجمعية مند 45 سنة و كدا مسؤول في المجلس الوطني عن لجنة الفروع و الجهات أن أقدم للقائد ابراهيم سعودي رئيس المجلس و كدا القائد الدكتور سعد كيليطو رئيسها بعض المقترحات الخاصة بتعديلات هيكلية مع نقد باعتقادي بناء لواقعها مند سنين و نظرة لمقترح خطوات من شأنها أن تساهم في الرفع من مستواها و الحفاظ عن مكاسبها التاريخية مند سنة 1933 مع إرجاع الروح للمشروع التربوي الكشفي و جعله هدف كل عملية تنظيمية و تمويلية .

الجزء الأول : تقييم لواقع الحال بالجمعية :

1) ديباجة :

جمعيتنا العتيدة تحتفل هذه السنة بذكراها التاسعة و السبعين، و تعرف حاليا انخراط الجيل الرابع بها : براعمنا حاليا يشكلون بداية الجيل الرابع . انخرطت بالجمعية سنة 1967 بفرع مكناس العتيد و بعدها بالدار البيضاء الكبرى و هاده السنة أبدأ سنتي الخامسة و الأربعين بين أحضانها .
تاريخ الجيل الأول يوازي تاريخ الحركة الوطنية المغربية و قد زودتها جمعيتنا بالشهداء و الأبطال المقتنعين بالمشروع التربوي لها و الكامن في أنها أساسا مدرسة الحياة و الاعتماد على النفس ومدرسة الوطنية و الإيمان بحقوق الإنسان و المبادئ النبيلة لتربية الناشئة العارفة بكل واجباتها نحو نفسها، و غيرها، و كدا اتجاه الكون و الخالق عز و جل .
أما الجيل الثاني فقد عرف فترة تثبيت العمل الكشفي بناء على تطبيق الحركة الكشفية العالمية و غير المصطبغة بأي لون سياسي مع اهتمامها في نفس الوقت بتلقين السياسة و الديمقراطية و الشفافية و مبادئ حقوق الإنسان بكل أبعادها . و لعل انتفاضة الجمعية لسنة 1969 و التي اتسمت بإضفاء طابع الاستقلالية على الحركة الكشفية النبيلة عن العمل السياسي التابع لأيدلوجية واحدة ، هذه الانتفاضة أعطت المثل للكل داخل و خارج الوطن عن مدى إمكانية شباب بداية السبعينات على تطبيق المبادئ الحقيقية للحركة الكشفية العالمية و المبنية أساسا على الأخوة و التضامن و تحقيق أهداف الإنسانية في احترام الكون و الطبيعة و حياة الخلاء و جعل الطفل و الشاب معتمدا على نفسه و متضامنا مع

الآخرين و دلك بتطبيق المناهج الكشفية المشبعة بالطقوس و المراسيم. وقد أقرت هذه الانتفاضة المشروع التربوي الكشفي الحقيقي هدف كل إستراتيجية العمل الكشفي.

2) مشروعنا التربوي :

البيداغوجية الكشفية مبنية أساسا على التربية انطلاقا من مناهج كلها مواجهة فعالة ، محركها الأساسي و في كل مراحل العمر هو التباري و المنافسة الشريفة في جل ميادين الحياة مع اعتبار اجتياز المراحل في السنوات الأولى من الطفولة(الأشبال) النجمة الأولى و الثانية والسداسي فسداسي السداسيين ثم الانتقال إلى قسم (الكشاف) قصد الانضمام للمجموعة الصغيرة أي الطليعة و بداية المنافسة من جديد للوصول إلى مرتبة الدرجة الأولى بعد اجتياز مراحل الثالثة و الثانية. ويلي دلك قسم الكشاف فالمتقدم ثم الجوال .
هدا هو المسار الحقيقي لكل مشروع تربوي كشفي و جمعيتنا العتيدة الحسنية تبنته مند تأسيسها و لا زالت . الفرق هو التاريخ المتجدد دائما و كدا تطور العصر و تطور المعرفة و الثابت دائما هي طقوسنا : الغاب،نار المخيم،التفتيش،لعبة الكنز رموز الطريق، الاتجاه بالبوصلة، الخرجات، المخيمات، الرحلات، الشارات و الأوسمة ، نصب الخيمة ، التقدم بالتدرج المعرفي.... باختصار حياة الخلاء و حب الغاب و الطبيعة بكل مكوناتها .

3) أين نحن من هدا المشروع الآن :

هدا المشروع العالمي و الملزم لجل الجمعيات الكشفية ، انخرطنا فيه نحن شباب بداية الاستقلال، و أكثر من دلك أثر في صقل شخصيتنا أساس مستقبلنا . الحمد لله نجحنا بداية السبعينات و الثمانينات رغم ضعف الإمكانات النسبية أنداك. المشروع قوى متعة التطوع لدينا لأننا مارسنا الكشفية الحقيقية و التي كانت تزود الجمعية بالطاقات و الشباب و الأطفال. كان هم مسئولينا أنداك الحفاظ على تماسك السداسية و الطليعة، مراقبة إدارة و مالية الوحدة الصغيرة، برنامج سنة مبني كل ثلاث أشهر على اجتياز المراحل داخل النادي و بالغاب ، و في كل صيف يكون المخيم تتويجا لسنة من الجهد و الكد و الاجتهاد و لا نلجأ لسبورة الإعلان عن المخيم لأن المشاركين فيه معروفون شهرا أو شهرين قبل الإعلان عنه خصوصا و عدد المقاعد محدود و لا يشارك إلا المجتهد والمتميز.
السداسية و الطليعة خلال سنة تنظم إدارتها ، تطور مدا خيلها المادية، تقتني تجهيزها ، ترفع من مستوى تفاهم مكوناتها، تتنافس مع السداسيات أو الطلائع الأخرى محليا. و تشارك في التجمعات الوطنية كطليعة أو سداسية للتنافس وطنيا و من ثم حب الكشفية و حب الجمعية و حب الأصدقاء و الصديقات من كل المدن و كدا في المحافل الدولية . لا فرق بين فقير و غني فالزي يوحدنا. لكل هدا كان المتطوعون كثر، الذهاب إلى النادي أولوية، الالتزام بالقسم و الوعد و القانون شرفا و حقق مبدأ أن الحركة الكشفية هي حركة تلازم المنخرط من المهد إلى اللحد .

4) وضع الجمعية حاليا و في نظري :

قبل التطرق لتحليل وضع الجمعية كما أراه ، أشير إلى أن هدا النقد لا يهدف إلى القذف أو التقليل من أهمية أي مسؤول في الجمعية وطنيا و جهويا و محليا ، و لا يهدف تمرير برنامج انتخابي معين . التحليل يهدف فتح نقاش جاد عن الوضع الحالي بطريقة موضوعية ، و أعتبر بأنني لا أمتلك كل الحقيقة.فهدا تقيمي الشخصي و لكل قارئ أن يقبله أو يرفضه.
فمند أول مؤتمر للجمعية، وقع اختيار المنهج الديمقراطي كأساس لتسيير الجمعية ووسيلة لتحقيق أهداف المشروع التربوي . و أضيف في بداية التسعينات نظام الجهوية لتسهيل تطبيق البرامج الكبرى و متابعة تطبيق الأهداف المسطرة جهويا و محليا . و خلال العقد الأخير(عشر سنوات الأخيرة) قامت الجمعية بعدة أنشطة وطنية إشعاعية لكن لوحظ تدني تطبيق المشروع التربوي ، و فقدت - الوحدات الصغيرة (السداسية، الطليعة، الدورية) و الوحدات الكبيرة (السرب الكتيبة، الفوج) و كدا الفرقة و الفرع- إشعاعها ، و غيب الفرع و الفرقة و طغى النشاط الوطني التهريجي و المهرجاني على تجمعات الأسراب و الطلائع ، و غيب أيضا النظام المحلي و الجهوي لصالح البرامج الوطنية الكبرى المرهقة لكاهل خلايا الجمعية و المصطبغة بهاجس التهريج تحت شعار تنمية الموارد دون أن تصب هذه الإمكانيات في ضخ الأكسجين الكافي لخلايا الجمعية من فرق صغيرة و متوسطة و كبيرة،

فهمش السرب والطليعة و الكتيبة و الفرع ،كما همشت الجهات و طغت خلافات الرأي بين المسئولين الوطنيين ، و لم تحسن طرق فض النزاعات بينهم ، رغم أن النزاعات في جمعية حية اختارت المنهج الديمقراطي و كدا حرية الرأي و الرأي الآخر كانت مشروعة ، إلا أنها أدت إلى اصطدام و نزيف عدة طاقات كشفية مما أفرغ الجمعية من خزان قادتها و أطرها .

5) تشخيص قبل اقتراح البديل :

البرنامج التربوي الكشفي ضعيف / المنهج الديمقراطي مختل / عضوية هزيلة بالمقارنة مع فترة تسيير المدن بالفرع الوحيد و قلة الإمكانيات سابقا مقارنة مع ما هو موجود حاليا / عدم ربط تكوين الأطر بضرورة تنمية العضوية/ قوانين و أنظمة تغير بشكل جدري كل مؤتمر دون التطرق للداء الحقيقي الذي ينخر الجمعية / إدارة وطنية مختلة بشكل كبير و مرهقة لميزانية الجمعية/ تطوير ملحوظ لمدا خيل الجمعية مع سوء تدبير لطرق صرفها و خصوصا هضم حقوق الفروع و الجهات من الاستفادة من خير الجمعية : (بداية السبعينات ميزانية تصل الى أقل من 10 مليون سنتيم للسنة ، المؤتمر السابع 2005 ميزانية تقارب 200 مليون سنتيم للسنة) و رغم ذلك نلمس عضوية و إشعاعا ضعيفين مع انعدام الدعم للفروع و الجهات / غياب شبه كلي لدعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية

حجر الزاوية في مشروع جمعيتنا التربوي و الاجتماعي / إعلام داخلي ضعيف و تواصل صعب، مع توثيق و نشر غير واضح المعالم / جامعة غائبة عن كل ما يحيط بها و عدم وضوح رؤية الجمعية بهاد الخصوص / علاقات دولية في الكواليس و لا إستراتيجية واضحة للاستفادة منها وطنيا، جهويا و محليا / مخيمات صيفية تعبر سنة بعد أخرى عن مدى تدني تربيتنا و تكويننا و خصوصا ابتعادنا عن مشروعنا التربوي الكشفي السهل التطبيق و لكن الصعب التدبير أمام اختلاط الأهداف و عدم وضوحها .
تشخيص مر للأسف لذا أرى بأن الوقوف عليه يشكل بداية لسلك طريق التصحيح . ايجابيات جمعيتنا الأساسية هو وصول أعضائها إلى الصراحة الكافية للاعتراف بواقع الحال و من ثم النقاش الجماعي و المثمر قصد وضع الإستراتيجية الحقيقية لتحقيق أهداف مقترح البرنامج التقويمي المستعجل، القريب، المتوسط و البعيد المدى من أجل الطموح إلى الأفضل .
هكذا أخصص الجزء الموالي لتقديم مقترح خطوات عملية متواضعة ، و سلكت طريقة أخد عناصر إستراتيجية الجمعية المقترحة عن المؤتمر المقبل مضيفا نقطة تهم حياة الخلاء و المخيمات الصيفية.

الجزء الثاني = خطوات مقترحة و مقتبسة من مخطط إستراتيجية الجمعية ، و كدا مقترح هيكلة ديناميكية جديدة :

1) مقترحات تنمية المشروع التربوي:

الهدف الأساسي هو الرجوع إلى العمل الكشفي الحقيقي بالطقوس و المراسيم الكشفية مع تحين المناهج و جعلها مرتبطة بالعصر و الحفاظ عن الأصالة الكشفية و إضافة مستجدات التقدم العلمي والتواصلي .
الهيئة التنفيذية للجمعية أي المفوضية العامة تعتبر حجر الزاوية لتطبيق أهداف جمعيتنا التربوية ، فأول مشكل نعاني منه هو شخصنه القرارات و عدم خضوعها للمراقبة و المحاسبة الكافية و المقننة ، و ان تمت تكون صورية أو لتأثيث فضاء أننا ديمقراطيين و أشرنا إلى دلك ، لدى علينا أولا القطع مع التعيينات و التوافق عن الأشخاص و العمل بالبرامج و الفرق المنفذة لها ، لدا أقترح نمط اقتراع لائحي للمفوضية العامة مع إلزام المفوض العام المنتخب في ما يخص التعيينات غير الخمس المصوت عليها في المؤتمر، إلزامية إخضاع كل مهام المفوضية العامة الأخرى ، أي المفوضيات الوطنية إلى تباري البرامج المقدمة له و التي تهم كل محاور تطبيق إستراتيجية الجمعية، إضافة إلى معطيات برنامجه الانتخابي و الذي سيناقش في الجهات و المؤتمر الوطني. فعمليا و قبل التعيين النهائي بل قبل المصادقة على أعضاء المفوضية العامة من طرف المجلس الوطني، على المفوض العام أن يقدم تقريرا يفسر فيه كيف سلك نهج التعيينات انطلاقا من عرض طلب لعدة قادة ، و لمادا اختار هدا البرنامج دون الآخر بالنسبة لمنصب واحد . مع احتفاظ توثيق الجمعية بالبرامج التي لم تنل رضا المفوض العام قصد الرجوع إليها أوقات المحاسبة و التقييم . هدا خدمة لعدم تهميش القادة و القائدات الأكفاء و تمكين الجميع من التتبع و المراقبة .
بالنسبة لمشروعنا التربوي الكشفي ، الطريقة تبدأ كما ذكرت بكيفية تعيين المفوضين الوطنيين في الأقسام و كدا علاقتهم بالجهات و الفروع و بناء على برنامج يخص الأربع سنوات المقبلة يحاسب فيه كل مسؤول عن قسم .
بعد انتخاب لائحة المفوض العام ، يلزم هدا الأخير باستقبال برامج كل من يريد تطبيق المناهج الكشفية الحقيقية لكل قسم على حدى ، توضح في كل برنامج علاقة الوطني بالجهوي و المحلي، و يلتزم المفوض الوطني في كل قسم بالسهر على إصدار كتيبات المناهج الخاصة بكل مراحل القسم و سنه و كدا طرق تتبع اجتيازها على المستوى المحلي، و طرق مراقبة دلك على المستوى الجهوي.
المفوض الوطني في القسم يستعين بفرقة وطنية تتعامل معه طيلة الأربع سنوات و من اختصاصها - في إطار مفوضية وطنية للقسم- توفير برنامج تكوين القادة و الأطر الخاصة بالقسم لدعم المجهود الجهوي و المحلي .
المناهج الخاصة بالأقسام موزعة إلى مجالات، و المجالات مقسمة إلى مراحل تخص كل سن على حدا و تطبق بكل قسم على حدا .وهي تخص جل مكونات الحياة : التربية الوطنية، التربية الدينية، التربية الرياضية، الإسعافات الأولية و التمريض، حياة الخلاء،الفنون و المهارات الكشفية ، التنظيم الإداري و المالي للوحدة الصغيرة، نماذج وضع البرامج و طرق تطبيقها و غيرها .

كل مرشح للمفوضية الوطنية لقسم ما يتقدم بمشروع متكامل يخص السياسة النظرية و التطبيقية لبرنامجه الوطني للقسم، و بناء على دراسة مستفيضة لمقترحات عدة يتم تعاقد المفوض العام مع المفوض الوطني في القسم .

المشروع المستعجل لسنة 2013 : دراسة مشاريع المفوضين الوطنيين في الأقسام و تعيينهم بناء على دراسة لمشاريعهم و تزكية دلك من طرف المجلس الوطني ، و هدا سيجنبنا شر تعيين مفوضين وطنيين في الأقسام لأسباب أخرى غير الكفاءة الكشفية . و عليهم اختيار أعضاء الفرق الوطنية من المرشحين عن طريق الجهات و الفروع و التي ستساعدهم لتطبيق برنامجهم في تناسق تام مع الفرق الجهوية و لم لا قادة الوحدات المحلية .
صيف 2013 : تجمعات وطنية للأقسام (تجمع السداسيات و الأسراب، تجمع الطلائع و الكتائب، تجمع الدوريات و الأفواج الخ ...) و كل قسم في فضاء مستقل عن الآخر .
2014 : إصدار كتيبات المناهج و طرق اجتياز المراحل و البداية في تطبيقها.
2014 =2017 : الاستمرار في تقوية الوحدات الصغيرة و الكبيرة بتكوين الأطر و تنمية العضوية على هدا المنوال، مع متابعة التجمعات على المستوى الجهوي بنفس الشكل ترسيخا لتقوية سياسة تنشيط الأقسام و لم ل القيام بعد دلك بتجمعات وطنية للفروع على هدا النسق .
التمويل المالي لنشاط الأقسام يخضع لمبدأ تقسيم ميزانية الجمعية أفقيا و عموديا : ثلثها للمحلي، ثلثها للجهوي و ثلثها للوطني . قصد تأهيل جل مستويات الجمعية خصوصا المنسية منها من فروع و جهات مند عقد من الزمن ..

2) خدمة و تنمية المجتمع:

= أساس مشروعنا التربوي الكشفي هو خدمة المجتمع، و بالتالي المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي دعا لها صاحب الجلالة تشكل القاعدة القانونية الأساسية لجعلنا في واجهة الاقتراح و التطبيق خصوصا و أن سنوات الرصاص و في أكثر من حالة كانت تقابل مقترحاتنا للعمل الاجتماعي بحذر كبير .
= هنا مؤاخذة على المؤسسات الوطنية للجمعية اذ مند الخطاب الملكي ل 18 ماي 2005 لم تؤطر هذه العملية بما فيه الكفاية ، معتمدة على الفروع و الجهات دون توجيه أو تكوين. فالبعض من هذه الفروع نجح في تقديم مشاريع هامة و الأغلبية سقط في انتظارية قاتلة خصوصا و الدعم المالي غير متوفر جهويا و فرعيا .
= أقترح في هدا المجال، الإعلان عن مسابقة وطنية ل 30 مشروعا يمكن أن يدخل في نطاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ، مشروع قابل للتطبيق فرعيا أو جهويا و كدا تكوين مفوضية وطنية لتمنية المجتمع لتدارس أصلح المشاريع القابلة للتطبيق و تقديمها محليا و جهويا بدعم من هذه المفوضية الوطنية لتنمية المجتمع .
= و أضيف بأن هدا المحور يصب في عمق المشروع التربوي الكشفي للجمعية و بالتالي كل هدف من نشاط ما سواء كان وطنيا، جهويا أو محليا و بغض النظر عن مشروع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية الرسمية ، كل نشاط يجب أن يرسم ملامح معالجته لمعضلة من معضلات الأزمة الاجتماعية و المجتمعية : من محاربة الأمية، الهذر المدرسي، إعادة توجيه الشاب و الشابة إلى تكوين مدر للدخل، محاربة الإدمان على المخدرات و الكحول و التبغ ، التوعية بضرورة المشاركة السياسية و الاهتمام بالشأن العام دون توجيه أيديولوجي لهذا الحزب أو داك و غير دلك من المشاريع التي من شأنها المساهمة في تنمية المجتمع و التي تتطلب دراسة معمقة للنهوض بمشاريع مدققة بداية من هذه السنة.
و أذكر بأن الاهتمام بالعالم القروي يمكننا أكثر من تحقيق مشروعنا الكشفي نظرا لقربه من كل فضائات حياة الخلاء، و كدا لسخاء ساكنيه و محتضنيهم من سلطات و مانحين ، خصوصا لما تصب المشاريع في تأطير الوقت الثالث لشباب القرى و الأرياف و هدا ممكن في الظروف الحالية أكثر من ذي قبل .

3) مقترحات تحديث القوانين و الأنظمة:

الخطوط العريضة لمقترح تعديلات هيكلة الجمعية بهدف جعل مشروعنا التربوي الكشفي في صلب و هدف التنظيم الكشفي و جعل جل موارد جمعيتنا العتيدة تخدمه و لا العكس :

= المجلس الوطني :

= لجنة تحضير المؤتمر الوطني:

= لجنة حكماء الجمعية .

المؤتمر الوطني :

المفوضية العامة المجلس الوطني لجنة حكماء الجمعية. مجلس المناديب المختبر الكشفي .

المفوضية العامة : (انتخابها بنمط لائحي) .

نائب المفوض العام في الإستراتيجية.
و المشروع التربوي .

=5 مفوضيات المراحل .
= المفوضية الوطنية في التكوين
= قسم الرواد و المجلس الأعلى.
= الفرق الوطنية .
= المفوضية الوطنية في تنمية المجتمع
= المختبر الكشفي .
= حياة الخلاء و المخيمات

مدير الجمعية
= المفوضية. و.التنسيق بين الفروع و الجهات
= المفوضية الوطنية في الاعلام الداخلي و الخارجي .
= تنقيط الجهات و الفروع

نائب المفوض العام في المالية = المفوضية و المالية.
= مؤسسة ركن الحجوجي.

= مؤسسة الخيمة .
= مؤسسة سير قاعة يعقوب ا
= مؤسسات أخرى .

==========

جهويا نفس التنظيم مع تعديلات طفيفة . 5 جهات : الصحراء المغربية، الجهات الموسعة : الشمالية ، الجنوبية، الشرقية و الغربية .

محليا الفرع أساس الجمعية مع توطيد العمل بالوحدات الصغيرة، الوحدات الكبيرة و الفرقة كأساس تكوين الفرع قبل اعتباره قائم الدات .

مقترح الهيكلة الجديدة للمؤسسات الوطنية :

= أولا = ضرورة مأسسة اللجنة التحضيرية للمؤتمر و ضمان استقلاليتها عن الهيئة التشريعية و التنفيذية للجمعية

= آخر مجلس وطني لفترة تشريعية معينة (أربع سنوات) و بطريقة أوتوماتيكية (طلب من المفوض العام للجمعية للمجلس الوطني) يصادق على تكوين لجنة تحضيرية للمؤتمر العادي .

=1= تكوين اللجنة التحضيرية:

تتكون من 13 عضو ينقسمون الى رئيس و أربع لجن مكونة كل واحدة من 3 أشخاص .

=2= أللجن الأربعة :

= لجنة المشروع التربوي و الاستراتيجيية الكشفية ،

تحين نقط استراتيجية الجمعية (الموجودة تحته خلاصة عمل اللجنة التحضيرية للمؤتمر الثامن السابق) ، و تحين المشروع التربوي الكشفي و توضح كل الآليات التمويلية لنجاحه بشراكة مع اللجنة الموالية (لجنة المالية و الممتلكات) ،

لجنة المشروع المالي و الممتلكات تحدد وسائل تطبيق الأهداف الإستراتيجية للمشروع التربوي الكشفي :

لجنة الهيكلة و مقترحات التعديلات القانونية و السهر عن انتخاب المؤسسات:

انتخاب لوائح المفوضية العامة، المجلس الوطني و لجنة التحكيم الوطنية (الأولى هيئة تنفيذية، الثانية أعلى هيئة تشريعية بعد المؤتمر، و الثالثة هيئة تحكيمية مستقلة عن السابقتين و تدبر حالات الاستثناء و كدا تحسم في النزاعات الوطنية الممكن أن تحدث داخل كل جمعية حية تتعدد فيها التيارات الفكرية الكشفية و تسهر أساسا على حسن تطبيق القانون و العمل المؤسساتي للجمعية) ،

لجنة اللوجستيك و تتبع أشغال المؤتمرات الجهوية الموسعة و التهيئ الاداري و المالي للمؤتمر الوطني.

(5 جهات بدل العدد الحالي 9) و السهر على دعوة المؤتمرين و سلامة انتخابهم من طرف الجهات الموسعة و كدا المؤسسات الوطنية و الفروع .
التحضير الاداري و المالي للمؤتمر، تقبل ترشيحات لوائح المفوضيات العامة المرشحة ، تقديم وثائق تهيئ البرنامج الامتخابي: كل احصائيات العضوية، تقارير الأربع سنوات المالية و الأدبية ، خلاصة مقترحات اللجن السابقة ، جدولة المؤتمرات الجهوية الموسعة لما قبل المؤتمر الوطني، وضع جدول أعمال المؤتمر النهائي، توزيع الدعوات الموقعة من طرف المفوض الهام للجمعية (اجراء تنظيمي و لا تشريعي) ، السهر عن حسن سير المؤتمر .

=3= شروط المشاركة في اللجنة التحضيرية :

= أعضاء بالمفوضية العامة، أو المجلس الوطني أو لجنة التحكيم الوطنية أو أعضاء ذات مسؤوليات وطنية أو جهوية لهم أقدميه على الأقل 5 سنوات بالجمعية .

= المهم هو التزامهم بعدم تحمل أية مسؤولية وطنية بعد المؤتمر الوطني، مهمتهم السهر على نجاح المؤتمر و انتخاب مؤسسات الجمعية الوطنية و تسليم مشعل الجمعية الى اللائحة الفائزة بمنصب المفوضية العامة و المجلس الوطني المنتخب و لا شيء غير دلك .
= يعتبر رئيس اللجنة التحضيرية هو رئيس المؤتمر تفاديا لمسرحية انتخاب الرئيس في الجلسة الأولى و التي هي تعيين أكثر من انتخاب .

=4= مهام اللجنة التحضيرية :

= تتكلف اللجنة بإعلان تاريخ انعقاد المؤتمر على أكثر تقدير شهر بعد تكوينها.

= تضع آخر أجل لتلقي ترشيحات لوائح المفوضيات العامة المتنافسة بعد أن تقدم لهم الوثائق الأساسية التالية : ملخصات التقارير المالية و الأدبية ل 8 مجالس وطنية ، كل الاحصائيات الخاصة بالنقط الاستراتيجية لتطبيق البرنامج و المشروع الكشفي التربوي ، تلقي برامج اللوائح المرشحة ، تحديد مواعيد المؤتمرات الجهات الموسعة الخمس و التي تسبق المؤتمر الوطني على الأقل بشهر، تمكين اللوائح المتنافسة من عناوين و أرقام هاتف و بريد الكتروني لكل المؤتمرين بعد انتهاء أشغال المؤتمرات الجهوية الموسعة حتى تتمكن كل لائحة من التواصل القبلي بكل القواعد المنتخبة في إطار حملة انتخابية مقننة و تضمن تكافئ الفرص للجميع .
= بمجرد اعلان تاريخ انعقاد المؤتمر: تعتبر المفوضية العامة المنتهية ولايتها مستقيلة و تتولى اللجنة التحضيرية للمؤتمر و كدا لجنة التحكيم الوطنية تسير الجمعية الى متم أشغال المؤتمر و الممثل الرسمي للجمعية خلال هاده الفترة هو رئيس اللجنة التحضيرية و هاده المدة لا يجب أن تتعدى 6 أشهر في الحالات العادية و 10 أشهر ان أعلنت حالة الاستثناء .

لجنة الحكماء الوطنية

= تعتبر أدات حكامة و تحكيم مراقبة لمؤسسات الجمعية : المفوضية العامة و المفوضيات الجهوية الموسعة و الفروع ، المجلس الوطني و كل مؤسسات الجمعية الأخرى .
= و تسهر على مدى تطبيق مؤسسات الجمعية لقانونها ، و فظ النزاعات .
= لها نظام تسيير عمودي و أفقي، بمعني أنها تضم كذلك لجنة تحكيم الجهات الموسعة و كدا الفروع ، و تتعامل مع كل المؤسسات للبحث و التحري و إصدار أحكام قابلة للاستئناف تراتبيا إلى المستوى الأعلى(محلي، الجهوي الموسع ، وطني) و يحدد القانون الداخلي طريقة عملها .
= مكونة من سبعة أعضاء (ثلاثة ابتدائيا و 4 استأنا فيون) و يحدد القانون الداخلي طرق اشتغالها ،
= يصادق عليهم في المؤتمر الوطني سواء بالتعيين أو الانتخاب ، و من المحبذ أن يكونوا من دوي لاختصاص التكويني القانوني (محامون أو دوي التكوين القانوني، و أعضاء يتسمون بالنزاهة و الاستقلالية) .
= تحذف كلمة : إن صعب على المفوضية العامة أو المجلس الوطني فظ النزاع .
= كل نزاع أو استفسار قانوني يصل لرئيس اللجنة التحكيمية عن طريق البريد المضمون و يناقش أولا في سرية من طرف اللجنة و يجيب المعنى بالأمر عن مآل الشكوى أو النزاع و المسطرة التي ستتبع ، و عند صدور التحكيم بما في دلك عدم المتابعة بإمكان الشخص أو المؤسسة المعنية بالملف استئناف القرار ألتحكيمي لدى الأعضاء الأربعة المكلفون باستئناف .
= على المستوى المحلي و الجهوي الموسع تعتبر اللجنة التراتبية فوقه هيئة استأنافية و يمكن لنزاع ما أن يصل الى الأعضاء الأربعة المكلفون بالاستئناف .
= يحدد القانون الداخلي كيفية تدبير الشكاوى على كل المستويات وكدا طريقة الاشتغال و التمويل .
= في حالة الاستثناء ، تدار الجمعية في أول مرتبة بلجنة التحكيم الوطنية و كدا اللجنة التحضيرية للمؤتمر .

ضرورة مأسسة حالة الاستثناء :

= المجلس الوطني للجمعية و بطلب من المفوضية العامة أو أغلبية أعضاء المجلس الوطني أو أغلبية مناطق الجمعية أو فروعها يبث في ملتمس طلب الاستثناء : يناقش أسباب الاستثناء ، و يقر ان دعت الضرورة دلك .
=في هده الحالة يعين لجنة تحضيرية استثنائية تقوم كما سلف الذكر بالتحضير لمؤتمر استثنائي بنفس مواصفات المؤتمر العادي و خلال فترة 10 أشهر على أكثر تقدير
= تسير الجمعية بعد استقالة المفوضية العامة كل من : لجنة التحكيم الوطنية و كدا اللجنة التحضيرية للمؤتمر الاستثنائي و ان صادف دالك آخر دورة للمجلس الوطني تعتبر الحالة عادية و يعقد مؤتمر عادي .

= نمط لائحي لانتخاب المفوضية العامة:

= بمجرد تكوين اللجنة التحضيرية للمؤتمر ، تهيئ هاده الأخيرة بتنسيق مع إدارة المجلس الوطني وثائق تقارير 8 دورات للمجلس الوطني الخاصة بالتقارير المالية، و الأدبية و كدا حالة تطبيق الأهداف الإستراتيجية للجمعية خلال فترة 4 سنوات و تضعها رهن إشارة وكلاء لوائح المرشحين لتحمل مسؤولية المفوضية العامة و دلك في إطار نمط اقتراع لائحي.

= يشترط أن تظم اللائحة على الأقل خمس أعضاء بمهام موزعة على الشكل التالي :

+المفوض العام للجمعية:
+نائب المفوض العام مكلف بتطبيق النقط الاستراتيحية للجمعية و المشروع التربوي الكشفي .
+نائب للمفوض العام مكلف بالموارد المالية و تدبير الممتلكات لخدمة المشروع التربوي.
+ مفوض وطني في الإدارة : بمثابة مدير الجمعية سواء كان متطوعا أو سيتعاقد معه (من صفوف أعضاء الجمعية أو خارجها المهم الكفاءة الإدارية و التقنيات التواصلية الحديثة) ،
+مفوض وطني في التكوين ، التنسيق بين المراحل الكشفية تهييئ المناهج و تطبيق المجالات الكشفية و حياة الخلاء.

= يمكن توزيع المهام الأخرى بعد فوز اللائحة الأولى في انتخابات المؤتمر .

= إن تقدمت أكثر من لائحتين : يمكن للمؤتمر اللجوء إلى دورة ثانية للحسم في اللائحة الفائزة.

= من المحبذ توزيع المهام الأخرى و لكن الأساسي هي اللائحة الأولية بالمهام الخمس الأولى موزعة على أن يتم توزيع المهام الأخرى كالتالي بعد فوز اللائحة اثر انتخاب المؤتمرين الوطنيين و يصادق المجلس الوطني المنتخب في نفس المؤتمر على التشكيلة النهائية للمفوضية العامة . (ادن المؤتمر ينتهي و المؤسسة التنفيذية معروفة و كدا المجلس الوطني و مكتبه و كدا لجنة التحطيم الوطنية) .

= شروط قبول اللوائح :

= تقسيم المهام على الأقل الخمس فوقه.
= تقديم برنامج انتخابي يجيب عن أسئلة تطبيق النقط الإستراتيجية للجمعية و المشروع التربوي الكشفي و الكامنة في ما يلي :

= واقع حال و الآفاق المستقبلية للخطة الرباعية المقبلة بترقيم و إحصاءات :

+ تنمية العضوية الثابتة و الديناميكية و لا الاقتصار عن العددية
+ المشروع التربوي الكشفي و مدى تطوير المجالات و المناهج الكشفية و برنامج تحقيق دلك
+ توضيح طرق احترام العمل المؤسساتي و تطبيق قانون الجمعية بمتابعة سن النهج الديمقراطي الذي تبنته جمعيتنا العتيدة منذ نشأتها
+ واقع حال و طرق تنمية إدارة الجمعية و دمج الإعلام الداخلي و الخارجي تحت سلطة مديرية الجمعية بتكوين لجنتين تابعتين للمديرية
+ تنمية الموارد و التدقيق في ميزانية الجمعية مع توجيه فائض العملية المالية لتحقيق أهداف المشروع التربوي الكشفي مع تقديم تقارير مالية تقديرية للمرحلة التشريعية المقبلة و دمج كل المؤسسات المدرة للدخل تحت لواء هاده المفوضية الوطنية في المالية و التي لا تتلقى الضوء الأخضر إلا من المجلس الوطني للجمعية .
+ مشاريع تنمية المجتمع و تنسيق مشاريع التنمية البشرية المحلية باقتراحات وطنية و نقاش مع الفروع لتطبيقها .
+ تصور النهوض بالجامعة الوطنية للكشفية المغربية
+مفوضية حياة الخلاء و المخيمات الصيفية،
+ مشروع دمج التكوين بالعضوية و خصوصا تتبع المكونين و الإكثار من التكوين التطبيقي الإداري و المالي و خصوصا التربوي الكشفي: خدمة الخشب، حياة الخلاء، الطقوس و المراسيم، الأنشطة الكشفية الحقيقية و لا الإطنابية +
+العلاقات الدولية مع توضيح مفهومها و أهدافها وطرق حقيقية لتطويرها و الاستفادة منها
+ مكونات أخرى لنقط الأهداف الإستراتيجية للنهوض بالمشروع التربوي الكشفي .

= هدا البرنامج الانتخابي يعد إلزامي قصد وضعه مع أوراق عمل المؤتمرات الجهوية الموسعة التي تتدارس أوراق عمل اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني و كدا برامج اللوائح المرشحة للفوز بمؤسسة المفوضية العامة للجمعية .
= يحق لكل لائحة حضور المؤتمرات الجهوية الموسعة للدفاع عن برنامجها الانتخابي، و تشكل هاده البرامج أوراق عمل المؤتمرات الجهوية مع وثائق اللجنة التحضيرية الوطنية . و تعطى لكل لائحة وقت تدخل مماثل خلال المؤتمرات الجهوية لتوضيح برنامجها و تنتقد بطريقة بناءة برامج خصومها في جو تنافسي شريف لا يمس بالأشخاص و لكن يسمح بصراع الأفكار ، و المؤتمرون بعد دلك هم أسياد أنفسهم .

= المهام الأخرى للمفوضية العامة :

+ مفوض وطني في مرحلة البراعم : يترأس الفرقة الوطنية للبراعم و بالتالي تكون مؤسسة المفوضية الوطنية للبراعم .
+ مفوضية وطنية في مرحلة الأشبال و الزهرات : نفس التكوين (زائد الفرقة الوطنية للمرحلة) .
+ مفوضية وطنية للكشافة و المرشدات.
+ مفوضية وطنية في مرحلة الكشاف المتقدم و الرائدات

+ مفوضية وطنية في مرحلة الجوالة و الدليلات .

كل مفوض وطني يكون مفوضية وطنية تظم أعضاء الفرق الوطنية السابقة و تشتغل تحت سلطتي نائب المفوض العام في الإستراتيجية و المشروع التربوي و المفوض الوطني في التكوين و تنمية الراشدين.

عدد أعضاء المفوضيات الوطنية التربوية كما أسرفت يحددها الثلاثي التسيري كما وصفت و هدا القطب التربوي الكشفي يهتم بتفعيل الطقوس و المراسيم الكشفية في تناغم بين المكونات و تخصص له ميزانية تسير و تطبيق لمشروعه التربوي و يضاف أليه بطريقة عمودية المفوضيات الجهوية الموسعة في الاختصاص و كدا المسؤولين الفرعيين المكلفين بنفس المهام .

= بقية المهام :

+ مفوضية وطنية في الإعلام الداخلي و الخارجي تحت إدارة مديرية الجمعية (هنا كذلك أعضاء الفرقة الوطنية و تنسيق جهوي و محلي) .
+ مفوضية وطنية في التنسيق بين الجهات الموسعة و الفروع كذلك تحت إدارة مديرية الجمعية ، تضع نظام تنقيط الفروع (أرضية متواضعة تحته) و تتكلف مع نائب المفوض العام في الاستراتيجية و المشروع التربوي و كدا المفوضية الوطنية في التكوين بتهيئ مقترح دعم حياة الخلاء و المخيمات الصيفية و تتكلف كل هاده المفوضيات بالمختبر الكشفي برئاسة المفوضية العامة في التنسيق بين الجهات و الفروع .
+، مفوض وطنية في التبادل الدولي ، الجامعة و الأنشطة الكبرى ، فما أحوجنا للأنشطة الكبرى الاشعاعية، تجمعات عامة لفروع الجمعية، تجمعات مغاربية، عربية، بحر متوسطية و لما لا جامبوري عالمي .
+ مفوضية وطنية لتنمية المجتمع و تنسيق مشاريع التنمية البشرية المحلية(بتنسيق مع الجهات و الفروع) الغائب الكلي من جل البرامج الكشفية للمدة الأخيرة.
+المفوضية الوطنية لقسم الرواد و المجلس الأعلى للجمعية : تفعل هاده المفوضية لتعبئة رأس مال الجمعية الأساسي و المنسي مند على الأقل سنة 2000 ، و يحذف المجلس الأعلى كمؤسسة مستقلة وطنية و تدمج دمن هياكل قسم الرواد .

المجلس الوطني :

= تكوينه : 61 عضو :

= لائحة وطنية مكونة من 9 أعضاء : يصوت عليها المؤتمر الوطني للجمعية .
= لائحة نسائية مكونة من 7 أعضاء ،
= 29 عضو عن الجهات الموسعة ينتخبون في المؤتمرات الجهوية الموسعة ما قبل المؤتمر(تخفيفا لمسطرة الانتخاب خلال المؤتمر الوطني) ، و توزع الأعداد حسب عضوية كل جهة موسعة و كدا معدل نقط فروعها حسب التنقيط الثابت و الديناميكي للفروع و الجهات . (انظر المقترح تحته و الدي هو قابل لكل النقاشات الترتيبة ان قبل المبدأ.
= 16 ممثل عن الفروع القوية بالجمعية يجددون كل سنة حسب الترتيب السنوي الإحصائي و الديناميكي لمردود الفروع ليصل عدد أعضاء المجلس الوطني التشريعيين 61 عضو ، ينتخبون بالجموع العامة للفروع بداية كل سنة كشفية (شهري شتنبر، أكتوبر بعد نشر لائحة ترتيب الفروع، و يشاركون في دورتي المجلس الوطني للسنة).
= أعضاء المفوضية العامة و ممثلي الجهات الموسعة يعتبرون أعضاء بالصفة و لكن لا يصوتون على تشكيلة أعضاء مكتب المجلس الوطني و لا على القرارات و التوصيات ، حضورهم للدفاع عن حصيلتهم و للمحاسبة و المراقبة من طرف أعضاء المجلس الوطني للجمعية .

= مقترحات تنظيمية جديدة :

= كل عضو ناجح في عضوية المجلس الوطني و معين بالمفوضية العامة تسقط عليه صفة عضو المجلس الوطني التشريعية و يعوض بمن يتبعه في اللائحة التي ينتمي إليها . (حالة تنافي و عدم تجميع المسؤوليات) .
= يراجع القانون الداخلي للمجلس الوطني بهدف دعم استقلاليته عن الهيئة التنفيدية أي المفوضية العامة ، و تحسين أداءه بتكوين لجن دائمة قارة و لجن ذات مهام أنية حتى يجيب عن الانتظار المجتمعي و تحين المشروع التربوي و وسائل تطبيقه من موارد مالية و غيرها .
= تخصص له ميزانية سنوية تجعله في استقلال تام لتطبيق برامج اجتماعاته و التي يجب أن تحدد في أول جلسة بعد المؤتمر و تخص كل الفترة التشريعية.
= اختصاصاته : كما هو معمول به بالقانون الأساسي الماضي و يمكن تطعيمها هنا .
= يصادق عن أعضاء اللجنة التحضيرية للمؤتمر العادي أو الاستثنائي بعد تدارس ظروف الاستثناء و تأكيدها معللة.

= يتمم تشكيلته النهائية أثناء المؤتمر الوطني و ينتخب أعضاء مكتب المجلس خلال دورة انتخابية بفضاء المؤتمر الذي يصادق في آخر جلسة على المؤسسة التشريعية بمكتبها و تواريخ اجتماعاتها و كدا المفوضية العامة الكاملة و لجنة التحكيم الوطنية .
= تعاد صياغة قانونه الداخلي في أول اجتماع لمؤسساته .

المختبر الكشفي و حياة الخلاء .

= نظرا لأهمية الخلق و الابتكار، يترأس المفوض الوطني في التنسيق مع الجهات الموسعة و الفروع بشراكة مع نائب المفوض العام في الإستراتيجية و كدا المفوض الوطني بالتكوين المختبر الكشفي الوطني و امتداداته الوطنية، الجهوية و المحلية.
= المختبر الكشفي: يقترح مشاريع السمو بالمشروع التربوي الكشفي و كدا ابتكار تنظيمات ادارية و مالية تجريبية تظم فروع تجريبية سواء موجودة أو تخلق قصد تجريب طرق تربوية رائدة و تنظيمات ادارية و مالية هدفها دراسة أو بحث و لما لا تقترح للتعميم .
= يكون لهدا المختبر الكشفي امتداد جهوي و محلي بشراكة مع المفوضيات الجهوية و الفروع، و يمكن أن تتمتح الوحدات، و الفرق و الفروع بطابع تنظيمي مستقل يقننه المجلس الوطني للجمعية الدي يناقش مقترحات المفوضيات الوطنية المعنية أو الجهوية أو حتى المحلية .
= تخصص له ميزانية خاصة و تتقدم دوريا تقارير عن مدى تقدم المشروع التجريبي الكشفي قصد إخبار الجميع .
= يحدد القانون الداخلي طريقة سير المختبر .

المؤتمر الوطني :

= أعلى سلطة في الجمعية ، يعقد كل أربع سنوات في دورة عادية ، و بطلب من المفوضية العامة للمجلس الوطني (بمحضر حضور و موقع من طرف أغلبيتها) و لا المفوض العام لوحده ، أغلب الجهات الموسعة ، أغلب فروع الجمعية(و لا الثلثين) .
= يتدارس أوراق اللجنة التحضيرية و يصوت على اللائحة الفائزة بمهام المفوضية العامة و كدا أعضاء المجلس الوطني الممثلين للنساء و اللائحة الوطنية و يصادق عن منتخبي المناطق الفائزين في المؤتمرات الجهوية و كدا لائحة الفروع الستة عشر المتواجدة بالمجلس الوطني و الأولى في الترتيب الفرعي لكل ستة أشهر. و بالنسبة للمؤتمر المقبل معيار العدد الإحصائي يمكن أن يكون الوحيد على أساس اختيار المعاير الأخرى كما هو مفصل تحته لترتيب الفروع بالنسبة للسنة الموالية .
= باقي الاختصاصات كالسابق و ممكن تحينها في المؤتمر المقبل .
= العضوية بالمؤتمر الوطني : كل أعضاء المفوضية العامة، كل أعضاء المجلس الوطني، خمس أعضاء عن كل مفوضية جهوية موسعة يصوت عليهم في المؤتمر الجهوي الدي يسبق المؤتمر الوطني ، مؤتمري الفروع بناء عن توزيع يأخد بعين الاعتبار ترتيب الفروع حسب الأعداد الإحصائية و المردود الديناميكي للفرع كما هو مفصل تحته . على الأقل اثنين لكل فرع مع إضافة مؤتمر عن كل نقط الترتيب.
= بعد تكوين أعضاء المجلس الوطني(61) عضو: يعقد أول اجتماع للمجلس لانتخاب مكتبه خلال المؤتمر قصد اتمام هياكل الجمعية الوطنية ، و يصادق على التشكيلة النهائية للمفوضية الوطنية و كدا برنامجها للسنة المقبلة و ترقبتاها المالية و التمويلية .
= ينتخب أعضاء لجنة التحكيم الوطنية (7) 3 ابتدائيين و 4 استشاريين .

مجلس المناديب الوطني :

= تكوينه :

= كل مناديب فروع الجمعية ، مكتب المجلس الوطني، الخمس مناصب المصوت عنها في المؤتمر الوطني المكونة للمفوضية العامة، المفوضين الجهويين .
= يعقد قبل الدورة الثانية للمجلس الوطني (شهر يوليو) قصد وضع توصيات و مقترح تشريعات للمجلس الوطني (لتجاوز الطابع الاستشاري السابق لمجلس المناديب) ، يحاول تدبير المخيمات الصيفية المقبلة مع تشجيع المخيمات الحرة و كدا الفضاء الغير تابعة لوزارة الشبيبة و الرياضة و كدا حل مشاكل فروع وطنيا .

مؤشر العضوية و الترتيب الديناميكي للفروع :

المعيار الاستثماري الحالي يعتبر أن عدد منخرطي فرع أو جهة يجسد قوته ، و هدا خطأ كبير جعل مشروعنا التربوي مند أكثر من عشر سنوات ينحط، و يشكل هدا الاعتقاد 3 أخطار جسيمة تحيط بجمعيتنا العتيدة: الخطر الأول هو أن مول الشكارة يمكن أن يستولي بأساليب مختلفة عن نهج و مستقبل الجمعية ، لأن المال مقابل الأصوات و الأغلبية المصطنعة، الخطر الثاني هو أمكانية اختراق الجمعية من

طرف كل التيارات سواء كانت سياسية أو اديلوجية بعيدة كل البعد عن المنهج الكشفي العالمي ، و الخطر الثالث هو معضلة الإنزال الانتخابي السلبي، و الذي يجعلنا كعينة من المجتمع السياسي المغربي لا نقوم بدورنا التنويري السياسي في ضخ روح الديمقراطية و التبادل و التداول الشريف للسلطة بين مكونات الجمعية أساسه صراع الأفكار و مقارنة البرامج ادن نقترح مأسسة طرق تحديد قوة الفروع و المناطق بناء عن معاير عدة و لا واحد سيحيلنا الى الأزمة الدائمة :

تنقيط العضوية الاحصائية :

السنة الكشفية تبدأ بداية شهر شتنبر : و بالتالي السنة المالية يجب أن تطابق بداية السنة الكشفية و لا بداية يوليوز الطابعة لموسمية العمل الكشفي الحالي .
و زمن الانخراط مهم لدا نقترح تنقيط العضوية الإحصائية حسب دفعها للمفوضية العامة كالتالي : 3 نقط لشهور شتنبر ، أكتوبر، نونبر و دجنبر. 2 نقط ل يناير فبراير مارس و أبريل و نقطة واحدة ل ماي يونيوه يوليوز و غشت .

التنقيط الديناميكي :

الشبل، الكشاف المرشدة و غيرهم، كل حسب قسمه يخضع خلال السنة الى تكوين عماده الشارات و الأوسمة و تطبيق المناهج و اجتياز المراحل الكشفية، هل من المعقول أن لا يشار الى دلك في بطاقة الانخراط السنوية، ادن لكل تغيير في الدرجات و الأوسمة يجب تجديد بطاقة الانخراط و الآخذة بعين الاعتبار هدا المعطى الأساسي من مشروعنا التربوي و الذي يضيف نقط للفروع القائمة بدلك و يوضح جودتها، ادن يضاف إلى التنقيط الإحصائي تنقيط ديناميكي يأخذ بعين الاعتبار هدا المعطى .

نقطة ثالثة تضاف لمعاير الجودة :

مدى احترام الفرع و المنطقة لتنظيمه الإداري و المالي و خصوصا احترام مواعد اجتماعات مؤسساته : مكتب الفرع، مجلس الفرع، الجمع العام العادي و الانتخابي، فمراقبة دلك بطلب المحاضر و الوقوف على تسليمها و إعطاء تنقيط عن جودتها و مدى احترام زمن انعقادها و إعطاء نقطة أخرى لدلك من شأنه دفع كل الفروع و المناطق إلى التعامل المؤسساتي و لا الشخصي الحالي و المركز لما يسمى بقدسية الشخص و تهميش المؤسسات .

و أخيرا تقييم مدى تطبيق المشروع التربوي الكشفي فرعيا و مناطقيا

تعطى له نقطة أخرى و بمعامل محترم، وتكون مراقبة دلك كالتالي، كل فرع ملزم بتقديم برنامج سنوي بداية شهر شتنبر، مدقق فيه تواريخ انعقاد مؤسسات الفرع و كدا البرنامج الكشفي و الترفيهي و المطبق للمناهج و المجالات الكشفية و اجتياز الدرجات و المراحل لكل أفراده الأعضاء يدفع للمؤسسة المناطقية و الوطنية، و تقوم هاتين المؤسستين بزيارات تفقدية مفاجئة لتقف عن مدى مصداقية البرنامج و تطبيقه و بناءا عن هاده الزيارات التفقدية تعطى نقطة رابعة للفرع .
فالمكونات الأربع لهدا التنقيط تعطينا نظرة موضوعية لمدى قوة الفرع و المنطقة و لا مجرد دفع الانخراط دون مراقب أو حسيب و تضمن لنا على الأقل بقاء بوصلة عملنا الكشفي في خانة المشروع التربوي و لا الانصياع وراء أنشطة أخرى إطنابية و موسمية كالمخيمات الصيفية الحالية التي تعتبر أهم نشاط في السنة ، بينما هده المخيمات يجب أن تكون تتويجا لعمل كشفي دائم يختم بالمخيم الصيفي حيث تطبق فيه الطقوس الكشفية والمراسيم و الأوسمة .
بالطبع لن أدخل هنا في تفاصيل التنقيط أو حبس المعايير في التي ذكرت و لكن أضع هنا مقترح خطة طريق لكيفية تقييم مدى نجاعتنا في تطبيق المشروع التربوي الكشفي همنا الأساسي في العملية و الطريقة الكشفية .
هكذا. سيفرز لنا ترتيب للفروع بناءا عليه سيجازى الفرع في رفع عدد مؤتمريه المناطققين أو الوطنيين حتى يساهموا في تطوير التشريع بجمعيتنا و نحافظ بدلك عن الطريقة الكشفية الحقيقية المبنية عن مبدأ التباري الشريف و النزيه مع جزاء المتفوقين و تبقى المسابقة الكشفية دائمة مدى الحياة و لا تكرر كل سنة بدفع عدد المنخرطين حسب مقاعد المخيمات الممنوحة من طرف وزارة الشبيبة و الرياضة .

ثانيا مؤسسات الجهة الموسعة : اللجنة التحضيرية للمؤتمر الجهوي، لجنة الحكماء، المؤتمر الجهوي،المفوضية الجهوية) ، المجلس الجهوي .

مقدمة:

بداية التسعينات، استبقت جمعيتنا العتيدة المسيرة السياسية المغربية بسنها سياسة الجهوية في المغرب، اليوم نعيش 22 سنة من تجربة الجهوية و نحن في مفترق طرق بداية سن سياسة الجهوية الموسعة، بمعنى أن الجهوية بالطريقة القديمة تجاوزت، و بالتالي إعادة تكتل تجمعات تغطى مساحة أكبر و خصوصا إعطاء صلاحيات أكثر للمناطق أصبح ضرورة ملحة .
في هدا الصدد مقترحي هو تقسيم الجمعية الى 5 مناطق في اطار جهوية موسعة : الصحراء المغربية مع دعم مسلسل الحكم الذاتي و إعطاء صلاحيات و خصوصا إمكانيات أكبر لهده المنطقة العزيزة على كل المغاربة . و كدا تكوين أربع مناطق أخرى كالسابق و تكتل الفروع و الفرق في التقسيمات الجغرافية الأربعة و هي: الجهة الموسعة الشمالية ، الجهة الجنوبية الموسعة ، الجهة الشرقية الموسعة و الجهة الغربية الموسعة .

المؤسسات الجهوية الموسعة تتبع نفس المؤسسات الوطنية و نفس طرق التكوين و الاختصاص أي :

اللجنة التحضيرية للمؤتمر الجهوي الموسع :

مكونة من 13 عضو كالوطني، تقسم الى نفس لجن المؤتمر الوطني و تقوم بنفس الإعداد ، و لها دور في حالة الاستثناء للجهة الموسعة .

لجنة تحكيم الجهة :

نفس مهام اللجنة الوطنية و بنفس الاستقلالية عن المفوضية الجهوية و المجلس الجهوي، تسهر على حسن سير المؤسسات و كدا تطبيق القانون و فظ النزاعات الترابية الجهوية و هي مؤسسة استئناف بالنسبة للفروع و ممكن أن تستأنف قراراتها على المستوى الوطني . تشكل كذلك عنصرا لتسير حالة استثناء مرتقبة .

المؤتمر الجهوي :

عضوية المؤتمر كالتالي : المفوضية العامة الجهوية ، المجلس الجهوي، زائد المؤتمرين عن الفروع حسب التنقيط الفرعي الجهوي المصادق عنه من طرق مديرية الجمعية الوطنية ، أعضاء المجلس الوطني المنتمون للجهة، أعضاء المفوضية العامة المنتمون للجهة . مع إضافة مقاعد للرواد و الآباء بصفة ملاحظين.

تعديل طفيف :

قبل المؤتمر الوطني، يعقد مؤتمر هدفه دراسة أوراق اللجنة التحضيرية الوطنية ، و المصادقة عن لائحة المؤتمرين الوطنيين و كدا أعضاء المجلس الوطني المنتخبين في المؤتمر الجهوي ، و الاطلاع على لائحة الترتيب الفرعي للفروع المكونة للمنطقة .

بعد المؤتمر الوطني:

مؤتمر انتخابي للائحة المفوضية الجهوية ، بنفس مسطرة المفوضية العامة الوطنية، و تكوين المجلس الجهوي و لجنة التحكيم الجهوية .
= يعقد مرة كل أربع سنوات، و ان دعت الضرورة دلك بطلب من المفوضية العامة، المفوضية الجهوية ، أغلبية فروع الجهة .
ينتخب لائحة المفوضية الجهوية بنفس نمط المؤتمر الوطني و كدا أعضاء لجنة الحكماء (5 ، اثنين ابتدائي و 3 استئنافي، و أعضاء المجلس الوطني الدي ينتخب مكتبه خلال المؤتمر الانتخابي للمفوضية الجهوية .

المفوضية الجهوية الموسعة :

= نمط لائحي كما هو الشأن بالنسبة للمستوى الوطني، و تنتخب بعد انتهاء أشغال المؤتمر الوطني و بعضوية المؤتمر الجهوي.
= نفس المهام الأخرى على الصعيد الوطني تطبق على الصعيد الجهوي الموسع
= نفس الاختصاصات .

= الفرق الفنية الجهوية مدمجة في المفوضيات الجهوية المختصة) المراحل، و الأخرى) كما هو الشأن بالنسبة للمستوى الوطني.
= المجلس الأعلى الجهوي يدمج في تنظيم قسم رواد الجمعية بالجهة .
= اجتماع مرة كل شهرين: و إن دعت الضرورة دلك.
= نفس توزيع المهام على المستوى الجهوي .

المجلس العام الجهوي :

تكوينه : المفوضية الجهوية ، ثلاث ممثلين عن كل فرع بما فيهم المندوب، إضافة مقاعد حسب التنقيط الفرعي للجمعية و هدا العدد يراجع كل سنة بالنسبة للفروع حفاظا على مبدأ التنافسية الشريفة و النزيهة .
يعقد مرتين في السنة بدل مرة واحدة .

التنظيم المحلي :

= الجمع العام للفرع:
أعلى سلطة محلية ، يكون انتخابي كل أربع سنوات و عادي كل سنة ، نفس المكونات السابقة ، مع اعتماد النمط اللائحي الانتخابي لمكتب الفرع .

مجلس الفرع :
= ينعقد مرتين في السنة ، نفس الاختصاصات القانون السابق .

= مكتب الفرع : نفس الاختصاصات ، و يعقد مرتين في الأسبوع .

= مكتب الفرقة أو المجموعة : هنا يجب تطبيق عدم تفريخ الفروع في جماعة محلية واحدة، و بالتالي العمل بمنطق الفرقة ذات الوحدات الأربع و التي يمكن أن تكون تابعة للفرع الرئيسي ، أو في انتظار إعطاء الدور الأخضر للمصادقة على تكوين فرع جديد .

= لجنة حكماء الفرع : 3 أعضاء ابتدائيين و الاستأناف جهوي.

4) مقترحات تحديث و تطوير إدارة العمل الكشفي :

= إدارة الجمعية يجب أن تكون القلب النابض للتواصل و الإعلام الداخلي و كدا الخارجي للجمعية، فحاليا تنهك كاهلها بمصاريف ضخمة و بالمقابل الكل مستاء من جل الخدمات . الحل واضح و سهل :العصرنة و العمل بالتقنيات الحديثة من حواسب و أنترنيت. إضافة للهواتف الثابتة و المتنقلة و الفاكسات .
= بالفعل قبل دلك تأهيل العنصر البشري ضروري لدا يجب : تعيين مدير للجمعية من الأحسن - عضو سابق بها و ملم بالحركة الكشفية و حاجياتها- متقاعد و متفرغ يضع و المفوض العام إستراتيجية قوية لتأهيل الإدارة.
= إجبارية البريد الالكتروني للجميع و مدون بالدليل الالكتروني و يجب أن يشمل: كل منخرط، كل وحدة، كل فرقة، كل فرع ، كل جهة و مؤسساتها ، كل فرقة وطنية، كل مفوضية وطنية ، المفوضية العامة، المجلس الوطني و لم لا كل المسئولين المؤسساتيين المحليين، الجهويين و الوطنيين .علما أن الاستثمار في هدا التكوين و التجهيز كيفما كانت تكلفته ستكون رخيصة .
= الوضع الحالي متأزم فأين نحن من دفتر و ملف الصادرات و الواردات ؟ أين نحن من محضر الاجتماعات؟ أين نحن من تقارير الأنشطة؟: الخرجات، المخيمات و اجتماع المؤسسات . إدارة الجمعية هي متحفها و ذاكرتها و مرجعيتنا لكل الأحداث و تدوين التاريخ . لذلك يجب الإسراع بالإصلاحات التنظيمية الإدارية و خصوصا ربطها بالتنظيم الأفقي :الإدارة مع المؤسسات الوطنية ، العمودي : الإدارة مع إدارة الجهة و الفروع .
= الاتفاق مع شركات الاتصال بالمغرب:" اتصالات المغرب أو ميديتل، أو وانا" اذ أن هذا سيمكن شبكة مؤسسات الجمعية من اقتناء هواتف، فاكسات حواسب بأتمتة مناسبة و بتسعيرة مخفضة تسهل التواصل بين المؤسسات و تخفض من تكلفة التواصل .
= جمع مسئولي الإدارة وطنيا و جهويا و محليا في تداريب مكثفة تهدف الى محاربة أمية الحاسوب و الأنترنيت ، و كدا التكوين: الإداري،ألتوثيقي ، الوصفي ،التنظيمي و التواصلي ، و هذا سيمكننا من تأهيل الإدارة و بالتالي تسهيل التواصل و الإعلام الداخلي، ويمكننا أيضا من التواصل بالإعلام المكتوب، المسموع و المرئي علاوة على توطيد العلاقات مع المؤسسات الأخرى الوطنية و الدولية.
فعمليا أقترح ما يلي :

= الحسم النهائي في موقع الانترنيت للجمعية و يكون ديناميكيا ، و يشمل المجلة الالكترونية للجمعية تضم الأخبار الوطنية التشريعية و التنفيذية، الأخبار الجهوية و المحلية . ثم مواقع المفوضيات الوطنية ، و كدا مواقع الجهات و لم لا الفروع .
= التواصل الإداري للجمعية عن طريق البريد الالكتروني مع تخصيص عنوان الكتروني لكل مؤسسة وطنية و جهوية و محلية ، و يجب أن تكون إجبارية ووسيلة الاتصال الرسمي بمؤسسات الجمعية : الاستدعاء، توزيع المحاضر حسب المؤسسات،التوثيق الرسمي ، و لم لا الانخراط الالكتروني وغيره
= ربط مديرية الجمعية المتفرغة بالمفوضية الوطنية بالإعلام و التوثيق، و هذه المؤسسة الثانية تهتم أساسا بالإعلام الداخلي، و كدا وضع دليل المؤسسات و المنخرطين: الالكتروني، البريدي ، و الخاص بالهواتف الثابتة و النقالة و الفاكس.
= تجهيز كامل لإدارة الجمعية و كدا المفوضيات الجهوية في الإدارة و خليتيهما في التوثيق و الإعلام الداخلي: وطنيا، و كدا تحميل الإدارة الوطنية مسؤولية التنسيق مع المفوضيات الجهوية في الإدارة و هده الأخيرة تنسق مع إداري الفروع حتى يكون التواصل مضمونا .
= القيام بتداريب تجمع مديرية الجمعية في الإدارة بالمديريات الجهوية و كذا مسئولي التنظيم الإداري و المالي بالفروع.
= التداريب تكون نظرية و تطبيقية و مكتفة بعد انتهاء أشغال المؤتمر قصد تأهيل الإدارة قبل بداية سنة 2013 .

5) تنمية الإعلام و النشر و التوثيق :

= لا يمكن عزل هذه المسؤولية عن مهام مديرية الجمعية و لم لا المفوضية الوطنية في الإدارة. فالإعلام و النشر و التوثيق له شقين، داخلي و خارجي . و من الضروري ربط هاده المهمة بإدارة الجمعية و على مستوياتها العمودية الثلاث: وطنيا، جهويا و محليا. و موقع الآنترنيت الديناميكي للجمعية أساسي لتطوير عملية الإعلام أساسا ثم النشر و التوثيق .
= كل ما هو اعلام خارجي يتفق على إشعاعه من طرف المفوضية الوطنية في الإعلام ، و يمر عبر بيانات و أخبارو ندوات صحفية يستدعى لها مهنيو الإعلام المكتوب و المسموع و المرئي . و هدا يستلزم استثمارا في وسائل الاتصال للجمعية و كدا تنظيم الحفلات و اللقاءات الصحفية و استغلال الأنشطة الوطنية و الدولية لإظهار دور الحركة الكشفية في تنمية الروح الوطنية و الدينية و التضامنية لدى الأطفال و الشباب، ذكورا و إناثا.
= المثابرة هنا محبذة، و إعطاء البعد الجهوي و المحلي لهذه العملية شيء ضروري.
= التوثيق هو عماد التأريخ لجمعيتنا العتيدة ، إضافة الى دوره ألمراقباتي لكل مؤسسات الجمعية ، فالتقارير مهمة، و كذلك الإحصاءات حيث يمكن تتبع الأنشطة و تنقيطها عبر آلة السكانير التي من شأنها تسهيل هذه العملية .
= النشر كوسيلة للإعلام أساسي، و في كل مجالات النشاط الكشفي : المجلات الإخبارية الكشفية كمجلتنا الرائدة و التاريخية " مستعد" وأيضا التكوينية و هذا أساسي لبث الإشعاع الكشفي المسترسل.
= المقترح في هدا الشق، هو يوم دراسي بعد تخصيص ميزانية وطنية للإعلام و النشر و التوثيق قصد وضع برنامج عمل ل فترة2013.2017 . و في البداية علينا استغلال ميزانية 2013 لوضع حجر الأساس لإعلام جمعيتنا قصد تنظيم ندوة صحفية مباشرة بعد المؤتمر المقبل للجمعية / الالتزام ببيان كشفي حسني لكل ثلاث أشهر يوزع على كل الوسائل السمعية البصرية و المكتوبة / تأسيس منتدى سينمائي للجمعية سواء في إطار التنمية البشرية أو إطار ميزانية الجمعية للإعلام و النشر و التوثيق. و الهدف الآخر الأساسي من الأيام الدراسية هو ربط هذه المهمة بالتنظيم الجهوي و المحلي خلال سنوات 2010 الى 2013 .

6) مقترحات تنمية العضوية : (انظر التنقيط الاحصائي و الديناميكي فوقه) .

يصعب الفصل بين هذا الهدف الاستراتيجي و بين النهوض بالتكوين داخل الجمعية.فالعضوية تقارب إلى حد ما عدد مقاعد التخييم زائد أو ناقص 500 أو 1000 فرد ، وهدا يوضح موسمية نشاطنا الكشفي و عدم ربط التخييم الصيفي بمشروعنا التربوي الكشفي الحقيقي.

= ف 3000 الى4000 منخرط سنويا -على أكبر تقدير- عدد ضئيل جدا . و في نفس الوقت سيكون من الخطأ و الديماغوجية القول بأنه يجب المرور الى 20.000 في سنة واحدة . الجمعية تشمل حاليا ما يناهز السبعين فرعا و تسع جهات . و رغم ضآلة العدد، ليست هناك جودة، فتجمع رأس الماء لصيف 2007 و كدا مخيماتنا الصيفية دليل على أن أغلب جهاتنا و فروعنا ضعيفة لأسباب متعددة و أنا ألخصها أساسا في عدم اهتمام المؤسسات الوطنية بقاعدة الجمعية لا ماديا و لا معنويا . مجلس المناديب لا ينعقد أو مقزم المهام، المنح غابت عن التنظيمات المحلية و ضئيلة على المستوى الجهوي، التكوين شبه غائب على المستوى الجهوي و الوطني، فروع مفرخة دون دفتر للتحملات و غير دلك .

لدا أقترح ما يلي :

= سنة 2013 : تأهيل الفروع الموجودة قانونيا و كدا الفروع الأخرى و دلك ب أولا : ضخ ثلث ميزانية الجمعية للفروع، و الثلث الآخر للجهات، ثانيا: زيارات ميدانية مكوكية لكل الفروع و من طرف لجن جهوية يترأسها عضو وطني قصد الوقوف على مكامن الداء و توجيه التأهيل الإداري، المالي، و التربوي الكشفي قصد الرجوع إلى تطبيق الطقوس و المناهج الكشفية .
في أفق2014 :الفروع القوية تبقى قائمة الذات و الفروع الضعيفة تتحول إلى فرق تابعة لفروع قوية ، و يوضع لكل فرقة برنامجا مستعجلا و قريب المدى للتأهيل .
= بالنسبة للفروع الجديدة: خلقها يجب أن يخضع لإستراتيجية جهوية تصب في عمق الإستراتيجية الوطنية و تخضع لدفتر تحملات إجباري . ففرع جديد يتطلب بنيات تحتية و قدرات بشرية إدارية، مالية و تربوية . البنيات التحتية تطرح مسألة الشراكات مع بعض الوزارات ذات التوجه الاجتماعي المحض كالتعليم، الصحة، و المؤسسات الاجتماعية لوزارات القطاع العام و الشركات الكبرى الخ ... و القدرات البشرية تتطلب تكوين مندوب المستقبل ، مساعديه و إداريه و دوي البحث عن الموارد و مطبقي المشروع التربوي الكشفي .
= لذا أقترح أن يشمل طلب تأسيس كل فرع جديد ما يلي : العمل لمدة سنة على فترتين : الأولى كفرقة كشفية تضم مجموعة أطر (ستة أشهر على الأقل) ، يتدرب فيها أطر الفرع على كل ما هو إداري و تربوي بجانب فرع قائم الذات يحتضن الفرقة، و بعد دلك توجد في أرض الواقع على الأقل سداسيتين و طليعتين و دورية كأساس عددي لخلق الفرع (ستة أشهر أخرى) ، و تتكلف المفوضية الجهوية في التكوين بإعطاء الضوء الأخضر الأول لخلق الفرع و بعد دلك المجلس الجهوي (الضوء الأخضر الثاني ، النهائي و القانوني) و تخبر إدارة الجمعية بفتح مسطرة تأسيس الفرع سنة قبل اعتباره مكونا و بناء على قرار مجلس جهة و ليس عن قرار مجلس وطني ، و هدا الأخير لا يقوم إلا بتزكية موقف المجلس الجهوي بعد تأكده من سلامة مسطرة التأسيس .
= خريطة تأسيس الفروع يجب أن تخضع للخريطة الجغرافية الإدارية للمملكة مستقبلا (فرع في كل عمالة أو إقليم) ، و ادا تعددت تواجد فروع في عمالة واحدة أو إقليم تخلق تنسيقية بين الفروع و تعتبر مكوناتها فرقا تابعة للتنسيقية و دلك حفاظا على وحدة التحدث باسم الجمعية لدى مختلف السلطات الإدارية و المانحة .
= تمتيع كل فروع الجمعية من ثلث مدا خيلها بصفة إلزامية ، و بناء على تنقيط جهوي ووطني يحدد قيمة المنحة المخولة للفرع و تأخذ بعين الاعتبار : مدى تنظيمه إداريا و ماديا، و كدا تواصله جهويا و وطنيا، و مدى إشعاعه الكشفي محليا و جهويا و وطنيا، عدد منخر طيه في السنة، عدد مخيميه في الصيف و مدى ديناميكية أنشطته الكشفية المطبقة للمشروع التربوي الكشفي المبني أساسا على تطبيق المناهج و الطقوس الكشفية الأصيلة و المعاصرة .

= بالنسبة لفترة 2014/2013 = تأهيل الفروع الحالية و إخضاع المستقبلية لدفتر التحملات المشار إليه و محاولة الوصول الى 5000 منخرط : على أساس تخييم 3000 بفضاءات وزارة الشباب و 2000 مخيمين أحرار.
= بالنسبة ل 1014 الى 2017 : التعاقد مع وزارة التعليم و غيرها من جمعيات الأعمال الاجتماعية بالقطاع العام أو الخاص قصد شراكات تضمن: أندية للفروع الجديدة، طاقات بشرية تخضع للتكوين الكشفي و بالمقابل تمتيع أطفال تلك الهيئات بمزايا مشروعنا التربوي الكشفي . و بإمكاننا خلال سنة 2013 البداية في خلق خمس فروع بالنسبة لكل جهة من 5 مناطق25 فرع معدل كل واحد 70 فرد .
= تشجيع التأمين الجهوي ، حذف واجب المشاركة في المخيمات الصيفية المنظمة من طرف الفروع و الجهات، الاعتماد على واجب الانخراط السنوي الوطني الرمزي مع إعادة النظر المستعجلة في عقدة التأمين الحالية .

7) التكوين و تنمية القيادات :

لوحظ ابتعاد سياسة التكوين عن أهداف مشروعنا التربوي الكشفي و كدا عدم مسايرة محتوى و برنامج و اختصاص التكوين الحالي لسياسة تنمية العضوية و تطبيق المناهج و الطقوس الكشفية.
= كم عدد قادتنا و قائداتنا المتمتعين بالتدرج الكشفي من مرحلة الشبل أو الزهرة إلى مرحلة التدريب القيادي الإعدادي؟ أكثر من دلك، هل لدينا عدد كافي من القادة عاشوا في قسم ما؟ و لهم درجات في فترة الطفولة و الشباب قبل تحمل مسؤولية القيادة؟ ما الربط بين سياسة التكوين الوطنية و سياسة تطبيق المناهج بالمراحل الكشفية ؟ إنها أسئلة المرحلة الحالية و بالجواب عنها يمكن أن نقيم لمادا يتعثر مشروعنا التربوي الكشفي؟.
= تجدني ألخص منظوري لتنمية القيادات بالجمعية بتغيير تسمية مفوضيتها من التكوين إلى " المفوضية الوطنية في المناهج و الطقوس و المراحل و التكوين الكشفي".
القائد الكشفي الحقيقي هو الطفل المتدرج من عدة أقسام ليصل إلى مرحلة القيادة بالإعدادي و بعد دلك الأساسي فالشارة الخشبية و غيرها. فحاليا تكوين أطرنا لا يصب في تلقين الأطر لطقوس و مناهج الوحدات الصغيرة(السداسية، الطليعة، الدورية) و هدا التلقين ضروري تداركا لعجز عدم التدرج في تلك الأقسام. فعلينا كذلك الاهتمام بثلاث محاور أساسية تهم: أولا التكوين الإداري لتسير وحدة صغيرة ، ثم التكوين المالي و من ثم فنون تطبيق المناهج الكشفية الحقيقية الجاعلة من الوحدة الصغيرة تم الكبيرة فالفرقة و الفرع أساس العملية التكوينية للقائد و القائدة.
أضف إلى دلك انعدام تخصص التدريب لتوجيه القائد حسب القسم . كما أنه علينا الاجتهاد في التكوين ألمهاراتي و الذي نحن في حاجة ماسة إليه .ادن نحن أمام نوعين من طالبي التكوين بجمعيتنا :

أولا: قدماء الممارسين بالجمعية و تكوينهم القيادي أسهل، و مع الأسف ليست لنا إحصائيات لمعرفة كم عددهم حاليا . و خطة تكوينهم تخصصية في القسم الذي يختارونه مع تذكير لمناهجه و مراحله .
النوع الثاني و الذي يحتم علينا إعادة النظر في طرق تكويننا و هم الشباب المتقدمين في السن ، و دون تجربة كشفية سابقة (و هم كثر) . فبالنسبة لهاده الفئة يجب إحداث فترة تدريبية ما قبل الإعدادي و تهم أساسا إعطاءهم أبجديات الحركة الكشفية نظريا و تطبيقيا قبل إحالتهم على الإعدادي و الأساسي الخ... و من تم توجيههم للقسم أو المرفق الإداري المحلي أو الجهوي أو الوطني الذي يناسبهم .
= يجب تسهيل برمجة التكوين لدى الجهات، و ربط تأسيس الفرع الجديد كما ذكرت سالفا للسلطة التكوينية بالجهات و على المستوى الوطني .
= التكوين ينقسم عامة إلى نظري و تطبيقي، السياسة الحالية للتكوين مرتبطة بالإمكانيات المادية في الغالب الخارجية و بالتالي تخرج عن سلطة إمكانية البرمجة المستدامة .كما أن الحلقات التكوينية تكون في غالب الأمر خلال العطل المدرسية و تتطلب خمس أو ستة أيام و هدا لا يخدم إلا قادة أو قائدات لهم إمكانية الغياب . فالعصري الحالي هو التكوين بالمراسلة أو عبر الحوارات المتعددة الأطراف بالآنترنيت في كل ما هو نظري، و الاقتصار على اثني أو ثلاث عطل نهاية الأسبوع للحسم في النظري و التمرن التطبيقي و هدا سيمكن من تكوين العشرات دون غياب ، و رفع مستوى المشاركة

للجميع كما و كيفا، و يقوي من تلاحم أطر الجمعية . و هدا النوع من التكوين العصري يجب أن يشمل كل أنواع التكوين .
= ادن مخططي للتكوين هو إعادة النظر في كل الإستراتيجية

و ربط عملية التكوين بوسائل الاتصال الحديثة :
فبالنسبة لمرحلة 2014/2013 :
= إصدار كتيبات المناهج و كدا المراحل الكشفية الخاصة بكل قسم، و كتيب تأهيل الشاب المقدم لأول مرة على التطوع الكشفي قصد إدماجه و لمدة ستة أشهر في التكوين الكشفي الاستراتيجي .
=2015/2014 = ربط تنمية العضوية بتكوين الأطر: ضخ شرايين الجمعية ب خمس قادة مكونين كما سلف الذكر و لكل فرع، و كدا التخصص في التداريب الإعدادية، الأساسية و الشارة الخشبية و اعتبار فترة 201/2013 سنة التأهيل قبل التنقيب عن العدد.
=2017/2015= الاستمرار في التكوين و التقييم من أجل التقويم .

8) تنمية الموارد المالية و الاستثمار و التمويل الذاتي :

= هدا التذكير مهم لمعرفة ما سيأتي بعده ، ميزانية سنوات السبعينات لم تتعد سنويا العشر ملاين سنتيم سنويا، و سنت الجمعية مند دلك الوقت سياسية تقشفية من أجل الاستثمار، فبيعت شقة شارع الحسن الثاني بالرباط ، و استطاعت الجمعية الحصول على مقر يعقوب المنصور، و تعاقدت مع الفروع و الجهات و المانحين و حققت الاستقلالية المادية لمقر شارع الكفاح و من تم ابتكر قادتها شتى أنواع التمويل الذاتي و أسست مؤسسة الخيمة، و تم تهيئ مشروع ركن المرحوم حميد لحجوجي بالمعمورة ، و ابتكرت موارد أخرى . و شكلت تضحيات الوحدات و الفروع و الجهات أهم مرتكز لتمنية الموارد حيث جمدت منح الفروع و الجهات لعدة سنوات و التضحية بدلك كانت جسيمة و لكن رفع مستوى المداخل إلى 200 مليون سنتم سنويا في بداية سنة 2000 : أي تضاعف المداخل في 30 سنة عشرين مرة).
بهذا نتمنى لمرحلة 2017/2013 المزيد من الاستثمار قصد تحقيق المزيد من أهداف برنامجنا التربوي الكشفي و عدم الخلط بين الوسيلة و الهدف: هدفنا الرفع من مستوى برنامجنا التربوي ووسيلتنا تقوية موارد الجمعية لتمويل مشروعنا التربوي .
= ما صنعه قادة الرباط ، تم تحقيق البعض منه في أكادر و كدا في جهة مكناس، و بإمكان الجهات الأخرى أخد العبرة لتستقل الجهات في ميدان ابتكار وسائل التمويل و تطبيق البرامج .
= هدا التذكير يوضح بأن خيال قادتنا كبير و حلمنا ممكن التحقيق ، لكن من أجل دلك يجب تطوير المفوضية الوطنية في المالية و جعلها حقيقة طاقة إبداع و خلق للثروات بالجمعية و في تناسق ثام مع سياسة تنموية كشفية مالية مع الجهات و الفروع .
على المفوضية في المالية - برئاسة مفوضها الوطني و نائبه وكدا مجموع مفوضي الجهات و لم لا عدد كبير من أمناء مال الفروع- الانتقال من مجرد مسؤول يسجل المداخل و المصاريف إلى قوة اقتراحيه وطنية و جهوية و محلية تدر الموارد المالية القانونية على الجمعية ككل.
= تطوير مؤسسة الخيمة و ركن عبد الحميد لحجوجي و ربطهم مؤسساتيا بالمفوضية الوطنية في المالية و كدا قاعة الحفلات بيعقوب المنصور و لم لا إعادة النظر في تعاقدات جديدة تشترط فيها موارد أهم من الحالية سيكون من شأنه تمكين الجمعية وطنيا من موارد قارة تناهز 300 مليون سنتيم سنويا .
= هذه المؤسسات:" الخيمة، ركن حميد لحجوجي، قاعة الحفلات ليعقوب المنصور" يجب أن يعقلن تدبيرها بخلق لجن وطنية مستقلة التسيير و لكن مرتبطة بالمفوضية الوطنية في المالية، و مراقبة المجلس الوطني قصد جمع وثائق المحاسبة في تقرير مالي موحد يناقش و يصادق عليه . و من الممكن باقتراحات تأهيل جديدة و بتنسيق وطني، جهوي و محلي فرعي تنمية مواردها أكثر من التنمية الحالية .
= خلق التعاونية الكشفية تضم الأطر الوطنية و الجهوية و المحلية و إشراك القدماء و الآباء و المتعاونين قصد استثمار البعض من مدخراتهم في مشروع أو مشاريع مقاولاتية مدرة للدخل ، هدا الدخل المستفيد من صفة المنفعة العامة و الهادف الى تطبيق المشروع التربوي الكشفي للجمعية .

= مجالات السياحة الاقتصادية في المغرب مجال شاسع و لا مستثمرين فيه (أدوات التخييم الفردية و الجماعية، الأزياء، أدوات الإنارة، أدوات الطوارئ الخ) و كل هذا يمكن استثماره .
= أضف إلى دلك ترشيد النفقات، فبنظرة عاجلة لتقاريرنا المالية يتبين أن أكثر من 60 في المائة من المصاريف هي إدارية و تسييرية و بالمقابل لا تتمتع الجهات بقدر مهم من المنح أما لفروع فهي محرومة من أي دعم. و أمام هذه الوضعية يسهل فهم لماذا وصلنا إلى هذه الحالة المزرية في بعض الجهات و الفروع ؟
= المؤسسات الوطنية عليها إسناد بعض المهام للجهة خصوصا في ميدان التسيير و التكوين تخفيضا للتكاليف، فالتقنيات الجديدة للتواصل و حسن إعداد وثائق عمل الاجتماعات و المحاضرات من شأنه تقليص عدد الاجتماعات المؤسساتية و التي تثقل كاهل المالية من ناحية : المبيت، الأكل، تعويض

التنقل، الخ... . ففكرة التعويض يجب أن تتحملها الجهات و الفروع مستقبلا، شريطة أن يمكنهم قانون المالية بالتوزيع على الشكل التالي :
ثلث لكل تنظيم مؤسساتي أفقي أي : المؤسسات الوطنية ، المؤسسات الجهوية ، و الفروع فمثلا 200 ملون سنتيم سنويا مقسمة كما يلي: 68 سنويا للمؤسسات الوطنية، 66 للجهات و مؤسساتها، و 66 للفروع و مؤسساتها .
= الجهات فعلا يمكنها توفير موارد خاصة، لكن من أين رأس المال؟ فالفروع و الجهات ساندت الإدارة الوطنية لمدة سنوات، و حان الوقت للنهوض بموارد الجهات و الفروع و دلك عبر الاستثمار في تأهيلها إداريا و ماليا ، و مساعدتها في تأهيل البنيات التحتية و تكوين القدرات البشرية من أجل حسن استثمار رأس مال انطلاقي يجب ألا يقل خلال السنوات الأربع المقبلة عن تخصيص ثلث المداخيل للفروع، ثلث آخر للجهات، و الثلث الأخير للوطني .
= تشجيع التأمين الجهوي.
= حذف المساهمة الوطنية لمخيمات تقوم بها الفروع و الجهات .
= السنة الكشفية الحقيقية أي سنة التأمين يجب أن تنطلق بداية يناير و تنتهي نهاية دجنبر حتى لا يثقل شهر يونيو كاهل المنخرط الطامح الى التخييم.
= سن سياسة الاشتراك السنوي الرمزي .

9) تنمية التبادل الدولي و العلاقات العامة :

العلاقات مع الجامعة:

= الحركة الكشفية العالمية مستقلة عن الألوان السياسية . ففي المغرب لنا جامعة يدعو فيها رئيسها الأمير مولاي رشيد الى الوحدة و التوحيد لكن كلاهما تقريبا لم ينجح .
= علينا أن نقود مقترح جديد يخص إعادة النظر في الدور الجامعي : تمكينه سياسيا من المساهمة في الترخيص للجمعيات الكشفية في الخلق، التزام حتى الجمعيات التابعة سياسيا إلى احترام الطقوس و المراسيم الكشفية كأساس لمشروعها التربوي .
= تنظيم أقسام كالجامعات الرياضية يضم القسم الأول فيه جمعيات الجامعة الحالية و سن تنقيط لكل جمعية يخص تاريخها، عدد منخر طيها، تواجدها الجغرافي، ديناميكية عملها و عناصر أخرى للتنقيط يتم بموجبه تحديد صعود أو نزول الجمعيات الكشفية الى كل قسم .
= اقتصار المكتب الجامعي عن التنظيم و التنظير و التكوين الوطني الخ...
= إعادة النظر إذن في ميثاق الجامعة و كل هدا يستلزم إرادة سياسية أولا، ثم معركة نضالية لا مفر فيها من التواصل مع البرلمان و الأحزاب السياسية قصد انتزاع وحدة كشفية ستقينا شر التشتت الكشفي الحالي.

بالنسبة للتبادل الدولي :

على الجمعية إخبار الجهات و الفروع بكل الشراكات المبرمة وكدا بكل الأنشطة الدولية المبرمجة مستقبلا و في كل الميادين (التكوين، الاتصالات، الخ ...) و إضفاء الشفافية الكاملة عن كل التعيينات في الأنشطة الدولية و لا تبقى المشاركات حكرا على من هم بمحيط المفوضية العامة للجمعية مع إلزام كل المشاركين في الأنشطة الدولية بإخبار القواعد بما قاموا به حتى لا تتحول المشاركات الدولية إلى مجرد سفريات يتمتع بها الأحباب و الأصدقاء و المقربون .
= و مأسسة تفعيل ايجابيات التبادل الدولي تمر هي الأخرى عبر خلق مفوضية وطنية للتبادل الدولي تنسق مع مؤسسات الجامعة و تقوي الإعلام بنشاطها كما هو الشأن بالنسبة لكل المفوضيات الوطنية الأخرى و في تعامل مستمر مع الجهات و الفروع .

بالنسبة للعلاقات العامة :
= إستراتيجية جامعية هي السبيل الأمثل للاستثمار الكشفي الشامل للعلاقات الدولية، مع هيئات الصحة العالمية، و كدا منظمات حقوق الإنسان و غيرها .

= ضرورة إعطاء البعد الجهوي و المحلي للعلاقات الدولية خصوصا و النظام السياسي العالمي أصبح يرتكز عن التجمعات الجهوية داخل كل دولة و بالتالي فتح نقاش وطني يخص هاده النقطة سيكون من أولويات سنة 2009 .
= تدعيم الشراكات مع الحكومات الجهوية العالمية أصبح أسهل من الشراكات الوطنية المطبوعة في جل الأحوال ببيروقراطية تصبح في غالب الأحيان حاجزا لتطبيق المبادئ الكشفية العالمية .
= التو أمات يجب إخضاعها لمسطرة سهلة لا تهمش الهيئات الوطنية و تيسر العمل الجهوي و المحلي .

10) المخيمات الصيفية و علاقتها بالمشروع التربوي الكشفي :

= رغم أن هدا المحور لا يوجد بين عناوين عناصر الإستراتيجية، أفضل التطرق إليه باقتراحي تكوين مفوضية وطنية للمخيمات الصيفية و حياة الخلاء.
= حياة الخلاء: توجد في صلب المشروع التربوي الكشفي و بالتالي يجب أن تخصص كل أنشطة الجمعية حيزا وافرا في البرنامج السنوي ابتداء من شهر أكتوبر من كل سنة على المستويات العمودية: الوطنية و الجهوية و المحلية. علما أن المخيم هو بمثابة تتويج لسنة من الأنشطة و التي تضم : خرجات و مخيمات خريفية و ربيعية قبل الوصول إلى المخيم الصيفي.
= يجب الإشارة إلى أن الكشفية لا تقبل الملل و الانضباط في فضاء غير كشفي، فركن الطليعة له شروطه: خيمة، سبورة النشر، بوابة، حامل الجراب، حامل الأحذية، طاولة من الصنع اليدوي، فرن خلوي، ركن التجهيز، ركن الإدارة الخ ...، "فالريفيكتوار" مثلا غير أساسي في برنامجنا الكشفي ، لدا أقول أن فضاءات وزارة الشبيبة و الرياضة ممكن أن توفر لنا 50 في المائة من الحاجيات . لكن بالنسبة للباقي علينا تطوير مفهوم التخييم الحر و دلك بتحويل المنح إلى فضاءات قريبة من النموذج الكشفي . و لم لا التعاقد مع الهيئات الوطنية و الدولية للمخيمات الحرة (كونبينك خاص) ، فمرافقها الصحية عالية ، ولكن نظرا لركودها الحالي حيث ثقافة التخييم بها لا زالت لم تتطور. علينا استغلال دلك بحجز 10 فضاءات جبلية و 10 فضاءات شاطئية لفروعنا و جهاتنا و دلك بتكلفة قليلة ستمكننا من تطبيق برامجنا التي تصب في عمق المشروع التربوي الكشفي . و لنناقش هدا الإشكال طيلة السنة و ليس فقط خلال شهر يونيو أي عند اقتراب قرعة توزيع المقاعد التي تنظمها وزارة الشباب و الرياضة
= لدا أقترح توجيه مطبوع يخص المخيمات الصيفية لسنة 2013 ، لتشجيع 50 في المائة من فروعنا و جهاتنا إلى التوجه للفضاءات الحرة المطابقة لمواصفات حياة السداسية و الطليعة و السرب و الوحدة ، و التعاقد مع الوزارة الوصية لتحويل منح التغذية للفضاءات المذكورة، و فتح المحادثات في اطار الجامعة الكشفية لتخصيص المزيد من فضاءات الوزارة للحركة الكشفية المغربية تطبيقا لخطة"

العطلة للجميع" المستفيد في اطارها 200.000 مخيم ، و لنخصص في أفق 2017 : 50.000 مقعد بالمخيمات الصيفية لمنخرطي الحركة الكشفية و بتسيير من قادتها .
كما أقترح تخصيص منح لدعم المخيمات الكشفية الحقيقية الحرة ، وتخصيص ميزانية 50.000 درهم هذه السنة ل 400 مستفيد حر من فروع الجمعية .

خاتمة :

(معذرة عن كل الأخطاء المطبعية أو الأخرى و كدا عن سوء التقديم للوثيقة و شكرا) .

= هدا مقترح متواضع يضم في نفس الوقت مشروع برنامج لمساهمتي مع كل الفعاليات داخل الجمعية ليدلوا كل بدلوه قصد المزيد من تألق جمعيتنا العتيدة الكشفية الحسنية المغربية .
= يضم خطوات و كدا اقتراح تعديلات هيكلية تجعل مشروعنا التربوي الكشفي يسمو و يطبق حقا في الواقع، و يجعل كل الآليات وسائءل و لا أهداف ، و يساهم في ضمان استمرار اختيارنا للمنهج الديمقراطي مند سنين، العيب ليس في الديمقراطية لكن في القواعد التي تسيئ ممارستها عمدا في بعض الأحيان، مهددتا هدا المشروع التربوي الهائل و الكامن في أن الكشفية مدرسة الحياة .
= جمعية حية كجمعيتنا ، مليئة بالقادة و القائدات دوي الأفكار النيرة ، و اختلاف الرأى في طريقة تطبيق المنهج الكشفي مشروع ، فلنحلم بعض الشيئ و لنسموا بالعملية الديمقراطية من شخصنة التنافس الى تفعيل التنافس الشريف بين تيارات فكرية لأخوة في نفس الميدان يجمعهم القانون و العهد الكشسفغي قبل أن يجمعهم القانون التنطيمي و همهم تفعيل العمل المؤسساتي و الدي هو صلب العملية التربوية الكشفية الديمقراطية .
= هده أرضيتي و أتمنى أن يتبناها اخواني بالجمعية ، لكنها قابلة في مجملها للنقاش، التعديل، التشطيب أو اضافة أفكار أخرى .
= لآ احدنا يمتلك الحقيقة ، فلنسن لسياسة التيارات الفكرية في جمعيتنا و لما لا مأسستها في مرحلة مقبلة لفرز تيارين أو عدة يتداولان تسير الجمعية و معارضتها عند اللزوم قصد تضيق هامش الخطأ و الدي هو مكلف في الميدان التربوي .
= ادن موعدنا المؤتمر المقبل لنقاش الأفكار و تخطيط البرامج و شكرا للجميع .

السيرة الذاتية للدكتور سعد بنمنصور حسني بتاريخ 8 نونبر 2012 =

= الحالة المدنية :

الاسم و اللقب: سعد بنمنصور حسني .

تاريخ و مكان الازدياد: 1957/12/27 بفاس أي سن 51 سنة .

العنوان: اقامة كريمة، 110 شارع بوركون الدار البيضاء آنفا . حاليا المستشفي الجامعي لمدينة أميان الفرنسية

الحالة العائلية: متزوج و أب لثلاث أطفال .

المهنة: طبيب اختصاصي في علاج أمراض الجهاز الهضمي و علاج أمراض الإدمان . خريج كلية الطب بليون الفرنسية و اختصاصي سابق بالمستشفيات الفرنسية و مستشفيات القوات المسلحة المغربية .

= عضو بالجمعية مند سنة 1967 بفرع مكناس، ثم مؤسس لخمس فروع بالدار البيضاء خلال مسيرته الكشفية ، أقدميه كشفية بالجمعية: 45 سنة، فاعل جمعوي و نقابي و سياسي بالمجتمع المغربي .

= الهاتف المتنقل: 0649257041 . .

البريد الالكتروني : anslsaad@hotmail.com

مستعد للتواصل مع كل أعضاء الجمعية في أوقات الفراغ (ما بين الواحدة و الثالثة زوالا و في المساء ثم يومي السبت و الأحد بالهواتف و بالبريد الالكتروني.

الأجوبة مضمومة لكل أعضاء الجمعية و المهم المساهمة في المزيد من تألقها .

= السيرة الذاتية بالجمعية :

= الالتحاق بالجمعية في صيف 1967 بفرع مكناس بتجمع وطني بالمعمورة .

= انتقال الى فرع بوركون نظرا للسكنى بالدار البيضاء سنة 1969 ، المشاركة في التجمع ألمغاربي لنفس السنة بابن الصميم بالأطلس المتوسط . سنة انتفاضة الجمعية .

=مشارك في سرب الأطلس لولي العهد من سنة 1970 الى 1975.

= مشارك في حفل تنصيب ولي العهد الأمير سيدي محمد أنداك شبلا أعظم للجمعية سنة 1971 .

= مشارك في الوفد الذي زار الديار الانجليزية في صيف سنة 1972. رحلة اسبانيا، فرنسا و انجلترا لمدة شهر مع زيارة مركز التكوين الدولي بكلوين بارك .

= عضو الهيئة الوطنية المسماة اللجنة المساعدة (تسمية الفرقة الوطنية حاليا) من سنة 1974 الى 1979 .

= عضو القيادة العامة بداية الثمانينات الى غاية 1986.

= مندوب فروع: بوركون الذي أدى إلى تأسيس فرع عبد الكريم الفلوس، ثم فرع الزرقطوني، ثم فرع المنصور الدهبي، ثم فرع أحمد زكي بوخريص ففرع الزيراوي الولاية الثانية .

= نائب المفوض الجهوي لجهة الدار البيضاء الكبرى سابقا .

= حاصل على شواهد التدريب الإعدادي لسنة 1973، التدريب الوطني لسنة 1974 ، و الشارة الخشبية بالصخيرات فوج السنديان الثاني من يد المرحوم الأستاذ عبد الكريم الفلوس سنة 1975 .

= بعد سنين بالديار الفرنسية قصد الدراسة الجامعية المختصة:

= عضو لجنة التحكيم الوطنية فترة ما بعد المؤتمر الخامس(1996) و السادس للجمعية(2000) .

= مفوض وطني لقسم قدماء الجمعية لفترة 1996 الى 2000 .

= نائب المفوض الجامعي لقسم القدماء بالجامعة الوطنية للكشفية المغربية .

=االترشيح لانتخابات رئاسة الجمعية بمناسبة المؤتمر الوطني السادس في منافسة قائدنا الفذ الأخ عبد العزيز الادريسي القاسمي سنة 2000 ، منافس لرئاسة الجمعية في المؤتمر اخير الفائز فيه القائد الفد الدكتور سعد كيلبطو و المشارك فيه القائد الفد الأخ الحاج توفيق الغربي .

= نائب رئيس المؤتمر الوطني السابع لسنة 2005 الدي ترأسه صديقي القائد عبد السلام بوغابة .

= نائب رئيس المؤتمر الاستثنائي للجمعية ليومي 25و26 أكتوبر 2008 .

= عضو اللجنة التحضيرية للمؤتمر الثامن 2009 .

= مترشح سابق لرئاسة الجمعية في المؤتمر الثامن .

= عضو المجلس الوطني الحالي: رئيس لجنة الفروع و الجهات .

= مندوب فرع الزيراوي بالدار البيضاء..

أسباب طرح المقترح الحالي :

= تفعيل حق من حقوق منخرط بالجمعية .

= تباري الرأي و الرأي المخالف مع احترام وجهات نظر الجميع .

= وضع مقترحات للوقوف على مكامن قوة و ضعف الجمعية بناء عن تجربة 45 سنة ، و تفعيل التباري الديمقراطي داخل الجمعية .

= الأساسي هو ترك وثيقة مرجعية يتحمل مسؤولية قبولها أو رفضها مؤسسات الجمعية .

= مشروعنا التربوي الكشفي ضخم ، و طرق تحقيقه محل مواقف مختلفة بين تيارات الجمعية، و التباري الديمقراطي بالانتخاب وسيلة لفرز التيارات و كدا الأقلية و الأغلبية ، و السمو لتباري البرامج و لا تباري الأشخاص في إطار احترام الرأي و الرأي الآخر دون قذف، و دون نزاعات . الكل يناقش داخل مؤسسات الجمعية .

= الاقتناع بقوة البرنامج، و صلاحيته للفترة التي تجتازها الجمعية حاليا.